

في رسالة شكوى بعثوا بها عبر «الأمناء» إلى رئيس الحكومة ووزير الداخلية والجهات المعنية بعدن..

ملاك أراض زراعية يتهمون جامعة عدن بمحاولة البسط على أراضيهم

عدن / الأمناء / خاص :

الكهرباء بعد دفع قيمة المحاولات للمؤسسة ودفع قيمة تركيب الأعمدة فيها وتسديد المستحقات الشهرية للاستهلاك وفق فواتير الكهرباء التي كانت تصلنا شهريا. قمنا بإدخال المياه وإيصالها إلى المنازل عبر الهيئة العامة للمياه وتسديد الفواتير شهريا وتم السكن وزراعة جزء من الأرض ونزلت إلى الأرض حينها وحددت الأرض على الخارطة وتجاوزت خسائرنا مئات الملايين وتقدمنا بطلبات إلى الجهات المعنية لإقامة مشروع سكني وقد وجهت إلى وزارة الإسكان والتخطيط الحضري بتخطيط الأرض وفقا لرسالتها المؤرخة بتاريخ 8/1/1996 وبدأت مشاكلنا مع الجامعة حين تم منحها علي عبدالله صالح وهي أراضي بالهكتار وتم صرف عقود بها لجامعة عدن لبناء حرم جامعي وعرض تعويض لبعض الملاك ولسنا منهم ودون مراعاة منه لحق المواطن الخاص ولا للقوانين والتي يكفلها الدستور لكل مواطن. قمنا برفع قضية إلى القضاء في المحكمة المختصة في البريقة ضد جامعة

عدن، قدما فيها إلى المحكمة كل الوثائق التي لدينا وحكمت المحكمة لنا وتحميل الجامعة كافة المخاسير، ولكن الجامعة لم تنفذ وأحقتها بأمر تنفيذي اختياري من المحكمة في شهر أكتوبر 2018م، تم تسليمه بعلم قيادة الجامعة إلى دائرة الشؤون القانونية مدته شهر ما لم تقبل الجامعة الجلوس معنا وإيجاد حلول نوافق عليها يتم التنفيذ الإجباري. وبدلا من التعامل معنا نحن أصحاب الحق وفق القانون واحترام حكم القضاء قامت الجامعة بالتعدي على الأرض ومحاولة أخذها منا بتقديم معلومات ناقصة إلى مجلس الوزراء ووزارة الداخلية ومعلومات مغلوطة باحتسابنا من ضمن الباسطين ولسنا أصحاب حق. نحيطكم علما بأننا بعد التزامنا بكل الإجراءات القانونية لاستعادة حقنا في الأرض التي أبقينا حارسا فيها يسكن أحد البيوت وكنا ندفع له أجرا شهريا خلال السنوات الماضية بعد أن تصحرت الأرض ودفنت والآبار التي فيها وهو من أبلغنا مؤخرا لكوننا انشغلنا عن الأرض بالمتابعة

والبحث عن الحلول وفق القانون كما أن مجموعة من أبناء العقارب قامت بالبسط على 52 فدان من أرضنا التي تم تقسيمها من الباسطين وبيعها وإنشاء المباني فيها من قبل المشتريين رغم علمهم أنها أرضنا لجأنا إلى الأمن ولكن لم نجد من يحمينا وينصفنا لانشغالهم بمهام أكبر. بعد انتهاء الفترة المسموحة للجامعة للجلوس معنا وفق الحكم الاختياري الصادر من المحكمة وللحفاظ على ما تبقى من أرضنا من البسط قمنا بإزالة جرافات إلى الأرض ومسح المائة فدان المتبقية والبقاء فيها لحمايتها والبدا بأعمال البناء واليوم تحاول الجامعة إيقافنا والاعتداء على أرضنا بصورة غير شرعية وبخلاف حكم المحكمة الذي قضى بإلزام جامعة عدن بعدم التعرض لأرضنا (المرفقات 17 و18 و19 و20). في الأخير نرجو أن نجد العدل والمساندة للحفاظ على أرضنا التي حاولوا أخذها منا واستعدنا بالقانون بحكم المحكمة وما يكفلها لنا الدستور من خلال إجبار الجامعة على احترام أحكام القضاء وأوامره التنفيذية».

تقدم عبر صحيفة «الأمناء» كل من حسين ومنصر محمد قاسم بن هادي وشركاؤهم عنهم الوكيل/ مثنى عبدالقوي أحمد برسالة شكوى إلى رئيس الوزراء ووزير الداخلية وكافة الجهات المعنية بعدن لإنصافهم جراء تعرض الأرض التي يمتلكونها وفقا للوثائق الرسمية التي سلموا نسخا منها للصحيفة لعمليات بسط ومحاولات حثيثة للاستيلاء على هذه الأرض من قبل جامعة عدن دون وجه حق على الرغم من امتلاكهم لحكم قضائي. وقالوا في مناشدتهم: «أصالة عن نفسي وعن إخوة لي من المغتربين فقد لبينا نداء الوطن للقيام ببعض المشاريع العقارية الاستثمارية والتجارية بالنقاط التالية: في عام 1992م قمنا بشراء أرض زراعية في منطقة بئر أحمد (دهل الجريبي بمساحة مقدارها 152 فدان) من ملاكها الشرعيين بحر مالنا (المرفقات 1 و2) وقمنا بحفر 3 آبار ارتوازية فيها بترخيص من وزارة الزراعة وبناء ثلاثة مساكن وأدخلنا

كتاب (نضالات المرأة في جنوب اليمن وأفاقها المستقبلية 1945-2014م)

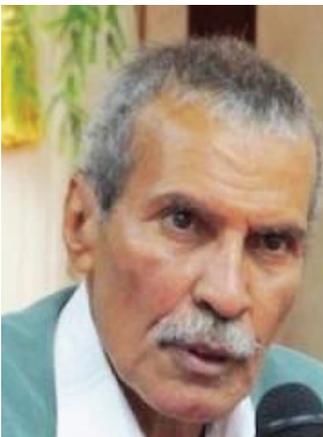
إعداد/ أ.عائشة عبدالعزيز - د. أسماء أحمد ريمي - د. سهير علي أحمد - أ. أمين سعيد هيثم

عدن / الأمناء / خاص :

كتاب (نضالات المرأة في جنوب اليمن وأفاقها المستقبلية 1945-2014م) إعداد/ أ.عائشة عبدالعزيز - د. أسماء أحمد ريمي - د. سهير علي أحمد - أ. أمين سعيد هيثم عرض/ نجيب محمد يابلي صادف يوم الجمعة 8 مارس يوم المرأة العالمي ونضالات المرأة في جنوب اليمن أو الجنوب عامة وعدن خاصة، موثقة وشاهداً على وقوف حواء إلى جانب شريكها آدم وكيف تحول الجنس الناعم إلى جنس لا يقل خشونة عن خشونة الرجل عند الشدائد. الأخوات اللاتي تحملن شرف مسؤولية إعداد الكتاب المذكور أدخلن نضالات المرأة للفترة 1945-2014م، في دائرة الضوء وتوزعت جهودهن المباركة على النحو التالي: المرحلة الأولى: الباب الأول: المرأة العدينية في الحياة الاجتماعية والثقافية والاقتصادية والسياسية في الفترة من 1937م - 1967م أ.م. د. أسماء أحمد ريمي . المرحلة الثانية: الباب الثاني: تاريخ الحركة النسوية في جنوب اليمن 1967/1990م أ.د. أسماء أحمد ريمي.

الباب الثالث: التزام المشروع اليمني باتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة أ.د. سهير علي أحمد. الباب الرابع: أوضاع المرأة في جنوب اليمن في الفترة من عام 1990م - 2014م أ. منى سعيد هيثم. يقع الكتاب المرجعي المذكور في 112

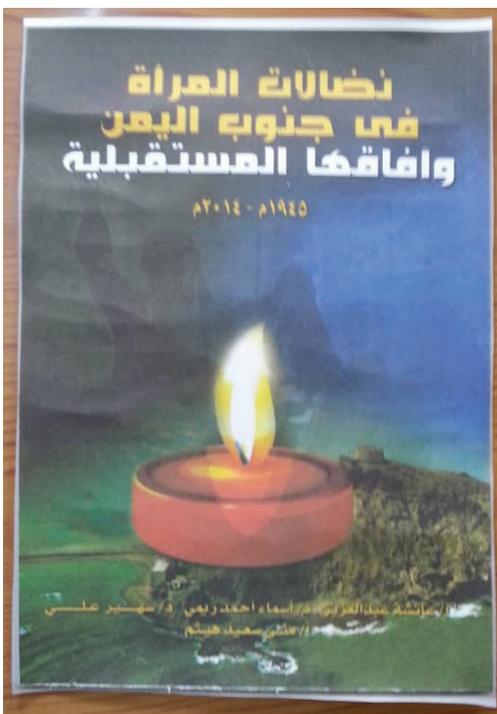
صفحة من الحجم المتوسط وشغلت الصفحات من 7 حتى 23 عرضاً موضوعياً وتوثيقياً لحركة التطور في عدن ودور المرأة فيه ومنأخ الصحافة والجمعيات الأهلية الذي دفع بنضالات المرأة إلى الأمام وتحملت أعداد هذا الجزء الأكاديمية والناشطة النسوية والاجتماعية البارزة الدكتور أسماء أحمد عبده ريمي. وتحملت الدكتورة أسماء أيضا الجزء الثاني من الكتاب والذي شغلت صفحاته من 27 حتى 45 تطور حركة المرأة في عدن والجنوب منذ العام 1967م وحتى العام 1990م، وهي الفترة التي وضع الجنوب أرجله على أرض صلبة في ظل نظام جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية الذي كان مهاباً من كل أنظمة المنطقة وكان للمرأة كما تبين حصة عادلة من التمثيل في كافة أجهزة السلطة والمنظمات والزراعة والصناعية وحصتها في الفضاء والإدعاء العام وحددت أرقاماً عززت كافة البيانات الواردة ووفقت الدكتور أسماء في هذا الجزء من الكتاب.



ضد المرأة وكان موقف النظام في الجنوب لصالح المرأة قبل 22 مايو 1990م، وعززت الدكتوراة المتألفة سهير موقفها من المرأة بتناول اتفاقية السيداو المتعلقة بالقضاء على كل أشكال التمييز ضد المرأة من جانب وضع المرأة في اليمن الجنوبي (-1967م) وتفاصيل ذلك الواردة في الكتاب.

وللناشطة المشاكسة منى هيثم طروحاتها للناشطة منى سعيد هيثم بصمات في الحراك الجنوبي الفاعل والمشروع منذ العام 2007م، وللأمانة أقول أن الناشطة مشاكسة بالحق أي أنها مشاكسة ومحقة في مشاكستها.. رأيتها تغضب وتكسر الغضب بالابتسامه وبالمختصر المفيد منى شجاعة.

تناولت منى هيثم الوصلة الأخيرة من لحمة نضالات المرأة والواقعة بين الصفحات 69 حتى 111 وتناولت أوضاع المرأة في الجنوب في الفترة من عام 1990م، وحتى 2014م، وتناولت وبشجاعة أوضاع المرأة في مناحي عديدة بدءاً من إقصاء النساء في الجنوب بعد حرب 1994م، الظالمة في جانب الأنشطة الثقافية وعلى المستوى



القانوني والسياسي وتناولت منى قضيتي الفقر والتعليم ثم تطرقت لمنجزات ناشطات وكاتبات ومبدعات خلال الفترة 1990-2014م، ومنهن: د.أسسمهان العلس ورضية إحسان الله ونادرة عبدالقدوس وميمونة أبوبكر الحامد وهدي العطاس وزهرة رحمة الله وعفراء حريري وسناء مبارك. الكتاب مرجعي.. جدير بالاعتناء ولا غنى عنه.